

الأمن المعلوماتي ضمانة للاستثمار الأجنبي في الجزائر

الأستاذة غزالي نزيهة

أستاذة مساعدة أ

جامعة محمد لمين دباغين

جامعة سطيف -2-

مقدمة :

يواجه الاستثمار اليوم خطرا جديدا اضافة الى الاخطار المتعارف عليها الا وهو الخطر المعلوماتي الناتج عن استفادة المستثمر من المعلوماتية وخدمات الانترنت التي حققت مداخيل و أرباح واختزلت الوقت والمسافات والجهد ، الا ان حجب خدمة الانترنت في اي دولة سيكلف المشاريع الاستثمارية خسائر فادحة ، كما ان عدم تحكم الدولة في الامن المعلوماتي كالبنية التحتية للاتصالات ، الدفع الالكتروني ، وكثرة الجرائم المعلوماتية تعتبر تهديدا جديدا للاستثمار الاجنبي في أي دولة ، وبالتالي فالدول يجب عليها توفير الامن المعلوماتي لتحفيز جلب الاستثمارات الاجنبية ، وعلى الدول وضع استراتيجيات واضحة لحماية لأنمها المعلوماتي وحماية للاستثمار .

وبالتالي نتساءل الى أي مدى يمكن ان يؤثر الامن المعلوماتي على توفير الحماية للاستثمار الاجنبي ؟

للإجابة على هذه الاشكالية نتبع الخطة التالية :

المحور الاول : مفهوم الامن المعلوماتي للاستثمار الاجنبي

المحور الثاني :التزام الدولة بالأمن المعلوماتي ضمانة للاستثمار الاجنبي

لنخلص في الاخير الى مجموعة من الاقتراحات .

المحور الاول : مفهوم الامن المعلوماتي للاستثمار الاجنبي

من المعلوم أن النمو الاقتصادي والعالمي أصبح يعتمد بشكل متزايد على الاستعمال السريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) وعلى ربط المجتمع بالإنترنت ، في الواقع تعد الاجندات الرقمية لجميع الدول بتنشيط النمو الاقتصادي وازيادة وفعالية الحوكمة الجيدة ،ولكن توفر هذه البنية التحتية المهمة وسلامتها ومرونتها عرضة للأذى ،ان حجم ونطاق وسرعة وتعقيد التهديدات التي تواجه أنظمة شبكاتنا وبنانا التحتية حقيقية ومتنامية ،فخروقات البيانات والنشاطات الاجرامية وتعطيل الخدمات وتدمير الممتلكات أصبحت من الامور الشائعة وهي تهدد اقتصاد

الانترنت¹، ومن هنا توجهت العديد من الدول لوضع استراتيجية وطنية شاملة من أجل ضمان أمن المعلومات في الفضاء السيبراني، فأمن المعلومات مهمة تعتبر ضمن مفهوم الأمن الوطني العام والشامل للدول مؤسسات وأفراد².

أولاً/ مفهوم الاستثمار الإلكتروني

يشير مفهوم الاستثمار الإلكتروني عن طريق الانترنت (E-investing) الى الاستفادة من امكانيات الشبكة وما توفره من معلومات واليات لاتخاذ قرارات الاستثمار ويمكن هذا النوع من الاستثمار في الحصول على البيانات المالية بأقل تكلفة ممكنة والوصول الى جميع أسواق المال العالمية .

__ كما ان الاستثمار الإلكتروني يعتمد على تبادل المعلومات المالية والاستثمارية الإلكترونية مما يزيد من شفافيتها ويقلل من المخاطر والتكلفة .

__ يعتبر حال المستثمر الإلكتروني أفضل حالا من المستثمر العادي لأنه باستخدامه الانترنت يمكنه التعرف على المؤشرات الاقتصادية بنوعيتها المحلية والعالمية فورا وفي كل وقت .

__ اختيار أحسن البدائل الاستثمارية بعد تقييمها والمفاضلة بينها نظرا لما توفره المعلومات والبيانات المتاحة على شبكة الانترنت .

- تتطلب المعاملات الإلكترونية الخاصة بالاستثمارات نظم دفع الكترونية مؤمنة وفعالة وذلك باستخدام مختلف تقنيات التشفير والحماية.

- قد يواجه المستثمر بعض الاعطال الفنية في الاتصال بالشبكة مما يتطلب جاهزية البنية التحتية للاتصالات والمعلوماتية والجاهزية الرقمية مما يكلف خسائر فادحة .

وحتى يتحقق الاستثمار الإلكتروني بنجاحة لابد أن يكون مؤمن معلوماتيا .

ثانيا/ مفهوم الامن المعلوماتي

1- مفهوم الامن: الامن هو شعور فردي بالخوف نتيجة خطر محقق ،يولد حقا في الحصول على الحماية من طرف الدولة صاحبة السلطة والسيادة في اطار ما تقوم به من وظائف تهدف من خلالها لتحقيق السكينة والمصلحة العامة

¹-مؤشر الجاهزية ، ص 05.

²-زياد جيوسي ، الهيئة الوطنية للأمن السيبراني الامثل لحماية الامن الشخصي ،ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الخامس لأمن وسلامة المعلومات في الفضاء السيبراني .

تحت غطاء النظام القانوني السائد داخلها³، فالأمن هو اتخاذ جميع التدابير والاحتياطات اللازمة التي تضمن حماية النظام المستخدم بحيث تتأمن سلامة المعلومات والبيانات التي تنتقل عبره أو بواسطته أو تحفظ عليه⁴.

كما يعتبر ضرورة من الضرورات الفردية، ووظيفة يعهد بها للدولة في إطار تقويم سلوكيات أفرادها، وهو شعور داخلي بالاستقرار والسكينة .

ويعتبر الأمن الذكي⁵ صورة من صور الأمن القومي ظهر نتيجة تبادل المعلومات والاتصالات بصورة متطورة ، وهذه الصورة يمكنها استيعاب الأمن المعلوماتي، ولعل الدليل الأبرز على أهمية الأمن في الفضاء السيبراني هو ارتباطه العضوي بالأمن القومي على ما أقرته الحكومات والدول في هذا السياق يعتبر الأمن في الفضاء السيبراني كما في العالم المادي هما مشتركا بسبب انعكاسات اهتزازة على مصالح الدول المعنية بالفضاء السيبراني ، والتي تشكل بنيتها التحتية سواء منها المعلوماتية أو تلك الخاصة بالاتصالات جزءا من تركيبة البنية التحتية للفضاء السيبراني، فالعلاقة العضوية هذه تفرض تعاون جميع الحكومات ليس فقط لضمان أمن بنيتها التحتية وإنما أيضا للحاجة الماسة الى نشر ثقافة الأمن لدى مواطنيها فالدولة هي المعنية الأولى بهذا الأمن لأنها المنتج الأكبر للبيانات والمعلومات العامة والخاصة كما أنها من يرسم قواعد الممنوع والمسموح عبر القواعد القانونية⁶ .

فالأمن المعلوماتي هو وسيلة لتدعيم الحماية القانونية في مجال الاجرام المعلوماتي فهو ان صح القول نوع من الرقابة القبلية السابقة لارتكاب الجريمة، وتظهر أهميته بصورة كبيرة في سد الثغرات القانونية في المجال المعلوماتي ، والتصدي لتفعيل النصوص التقليدية العاجزة عن استيعاب هذا النوع من الاجرام⁷ .

فالأمن القانوني هو استبعاد خطر عدم الاستقرار وانعكاسات التغيير المفاجئ للقاعدة القانونية على حماية الفرد ، وبالتالي حتى يشعر المستثمر الاجنبي بالأمن يجب أن يجد الأمن القانوني واستقرار القاعدة القانونية ، وانطلاقا مما تقدم لا بد للأحكام القانونية التي تنظم الفضاء السيبراني أن تؤمن الاستقرار في مجالات التعامل الالكتروني كافة منعا لحصول بلبلة تمنع الافراد من الاقبال عليها أو من ممارستها فالإطار القانوني والتنظيمي عامل مؤسس لعنصر الثقة ،

³ - مانع سلمى ، دور الأمن المعلوماتي في مكافحة الجريمة المعلوماتية ، مداخلة قدمت ضمن الملتقى الوطني حول الجريمة المعلوماتية بين الوقاية والمكافحة ، المنظم من طرف كلية الحقوق ببحر الحقوق والحريات في الانظمة المقارنة ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، يومي 16/17 نوفمبر 2015.

⁴ - منى الاشقر جبور ، الأمن في الفضاء السيبراني والأمن المعلوماتي ،

⁵ - الأمن الذكي : هو الصورة الأقرب لاستيعاب المجال المعلوماتي وما يحمله في طياته من سلوكيات وأفعال مهددة لحياة الانسان في شتى مجالاتها ، والحماية من الانظمة المعلوماتية يمكن اعتبارها صورة من الأمن المعلوماتي كونها تهدف الى مواجهة سلوكيات أفرزها التطور الهائل والسريع في عالم المعلوماتية والاتصالات أصبحت تستدعي التصدي لها قانونا وفنيا ، امام عجز النصوص التقليدية الخاصة عن استيعاب سلوكيات افتراضية وفنية وهذا ما يمكن اعتباره نوعا من الحماية الذكية التي تستوعب أي سلوكيات ممكنة الظهور مستقبلا ، أنظر مانع سلمى ، المرجع السابق .

⁶ - منى الاشقر جبور ، الأمن في الفضاء السيبراني والأمن المعلوماتي ،

⁷ - مانع سلمى ، المرجع السابق .

ليس فقط في دعم الاستثمار وتقديم نوعية أفضل من الخدمات بكلفة وأسعار تنافسية وإنما أيضا في ارساء اسس الثقة عند المواطن⁸.

وبعد الارهاب الالكتروني من أخطر مصادر التهديد الالكتروني للمؤسسات حيث يتم اختراق شبكات اتصالاتها والنفوذ الى قواعد البيانات التي تتضمن المعلومات الحيوية عن أنشطتها المختلفة، وفي ظل المنافسة التي تشهدها معظم الاسواق الحالية أصبح التجسس على مختلف أنشطة الشركات من قبل منافسيها مصدر قلق حقيقي، فالتهديد الآتي من الفضاء السيبري يعد من أخطر المسائل التي تطرح على المستوى الاقتصادي، كما على مستوى الامن القومي⁹.

المحور الثاني: التزام الدولة بالأمن المعلوماتي ضمانا للاستثمار الاجنبي

لتضمن الدولة حماية فعالة للاستثمار الاجنبي عليها توفير بيئة قانونية امنة وبيئة معلوماتية لا تقل أمانا

أولا/ الالتزام بتوفير بيئة قانونية امنة

ان العنصر الذي يدل على الجاهزية الالكترونية للدولة يتضح من خلال التزامها بحماية مجتمعها من الجريمة الالكترونية¹⁰، لان الدول بدأت تعاني من الجرائم المعلوماتية، والاستخدام غير المصرح به لخدمات الحاسبات وغيرها من الجرائم الفنية Techno crimes التي تحولت من مجرد انتهاكات فردية لأمن النظم الى ظاهرة تقنية Phénomène Technologique تهدد الامن القومي قبل أن تهدد الشركات والمؤسسات والافراد¹¹.

يمكن ادراج الالتزام بتوافر بيئة قانونية امنة للأصول المعلوماتية للمستثمر الاجنبي في اطار الالتزام العام بتوافر الامن القانوني للمستثمر، وهو ما يتحقق بوجود تنظيم قانوني لتجريم القرصنة الالكترونية وغيرها من أشكال السلوك الذي يستهدف التأثير سلبا في سلامة الاصول المعلوماتية وهو ما يعرف بالجرائم المعلوماتية¹².

تضمنت اتفاقية انشاء منظمة التجارة العالمية، في الملحق رقم (1) (5) الذي يشمل اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة لحقوق الملكية الفكرية، الزام الدول بتبني سياسات تشريعية تتضمن

⁸-منى الاشقر جبور، المرجع السابق.

⁹-منى الاشقر جبور، الامن السيبراني: التحديات ومستلزمات المواجهة، اللقاء السنوي للمختصين في أمن وسلامة الفضاء السيبراني، بيروت 27-28 أغسطس (أوت) 2012، المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، جامعة الدول العربية.

¹⁰- مؤشر الجاهزية، ص 17.

¹¹- طارق ابراهيم الدسوقي عطية، الامن المعلوماتي (النظام القانوني للحماية المعلوماتية، دار الجامعة الجديدة، 2009، ص 295.

¹²- أمال كامل عبد الله، نحو مفهوم موسع لحماية الاستثمارات الاجنبية (الالتزام بحماية الامن المعلوماتي)، مجلة الحقوق، المجلد 10، العدد 01، ص

عقوبات رادعة في حالة الاعتداء على حقوق الملكية الفكرية ،والتي تشمل المبتكرات في المجال المعلوماتي ،ولكن عبارات هذا الاتفاق لا تتضمن الالتزام بإصدار تشريعات لتجريم المساس بأمن الاصول فهي مقصورة على مواجهة حالات تقليد وتزوير براءات الاختراع والعلامات التجارية وحقوق المؤلف ، وبالتالي لايزال المجتمع الدولي في حاجة الى نصوص تشريعية تتضمن تجريم دولي للمساس بسلامة الاصول المعلوماتية بقصد الاتلاف ،او الاطلاع على ما تتضمنه من بيانات بدون وجه حق وليس بقصد التقليد والسرقة ،او التزوير¹³ ،وبالتالي فالاستثمار في محاربة الجريمة الالكترونية ورفع قدرات تطبيق القانون هو استثمار ضروري للاقتصاد الا أن ما يجري عليه العمل أن الجرائم المعلوماتية قد تخرج من نطاق التجريم لتدخل نطاق مخالفة لوائح وتعليمات المؤسسات أو الهيئات التي يعمل فيها مرتكب الفعل وتعتبر خرقا لقواعد القانون الاداري الذي يكون بمنأى عن الخضوع لمبدأ الشرعية الجزائية ، ذلك ان وصف الجريمة الادارية يطوي كل مخالفة لقواعد وواجبات الوظيفة العامة ،ومع ذلك فان هذه الافعال قد تشكل جرائم جنائية وادارية في ان واحد وهذا ما يثير المسؤولية المدنية اذا تحققت شروطها والحق الفعل ضررا بالمؤسسة كالاستيلاء على أموال المستثمرين وحرمان المؤسسة من الاستفادة من هذه الاموال التي يقوم بتشغيلها مقابل نسبة أرباح ، وهذا يبرز الحاجة الى قوانين معلوماتية متكاملة (منظومة قانونية معلوماتية ان صح التعبير) وليست قوانين مجزأة وخاصة فقط بالجريمة الالكترونية .

اما بالنسبة للمشرع الجزائري فنص في قانون العقوبات على الجرائم الماسة بمعالجة المعطيات ،وبإصداره لقانون التوقيع والتصديق الالكترونيين الا أنه لايزال هناك فراغ ونقص تشريعي فيما يتعلق بحماية المعطيات ذات الطابع الشخص رغم اقرارنا دستوريا بهذا الحق من خلال تنص المادة 38 من الدستور الجديد على "...حماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي حق أساسي يضمنه القانون ويعاقب على انتهاكه" الكمالها للمعلومات التي تتم معالجتها وتبادلها عبر شبكة الانترنت في فرض تحديات كبيرة تتعلق بحماية المعطيات والحفاظ على الحياة الخاصة للأفراد من كلاً منها كونه مبدءاً دستورياً ، وتحقيقاً للموازنة بين وجوب توفير المعلومات الضرورية لمواجهة المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية و بين وجوب حماية الاشخاص وتوفير كل الضمانات لحماية المعطيات الشخصية للأفراد من الانتهاك يجب تدخل المشرع لحماية حقوق الافراد ومنها الحق في حماية المعطيات الشخصية المتعلقة بالحياة الخاصة باعتبارها من الحقوق الاساسية المضمونة بالدستور ولا يمكن أن تقع معالجتها إلا في اطار قانوني ،على المشرع الجزائري السعي الى وضع آليات للحماية وإقرار قانون يهدف الى تحقيق التوازن المنشود بين ضروريات المعالجة و واجب الحماية.

¹³ -أمال كامل عبد الله ، المرجع السابق ،ص324.

كما أن مسألة الحماية الجزائية للتجارة الالكترونية والدفع الالكتروني لا يزال غير متوفر لذلك على المشرع الجزائري التدخل لمعالجة هذا الاشكال حتى يقدم ضمانات أكبر لاستقطاب الاستثمارات الاجنبية . ضرورة الاسراع بإصدار قانون يتعلق بحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي.

وحسن فعل المشرع الجزائري بإصداره قانون خاص بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين هو القانون 04/15 الذي بدون شك سيكون له الاثر في حل الكثير من المشاكل المتعلقة بالإدارة الالكترونية والحكومة الالكترونية والدفع الالكتروني الا أنه غير كاف لوحده مما ضرورة الاسراع بتعديل القوانين ذات الصلة بحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي ، وحماية الملكية الفكرية في البيئة الرقمية وتعزيز الدفع الالكتروني ناهيك عن تعديل النصوص الجزائية الالكترونية لان هذه النقائص على المستوى القانوني تشكل بيئة غير محفزة على الاستثمار وضمانة غير متوفرة للاستثمار الاجنبي في الجزائر .

ثانيا/الالتزام بتوفير بيئة معلوماتية امنة

لتوفير بيئة معلوماتية امنة لا بد من تطوير للبنية التحتية للاتصالات ، ووجود سلطة تتولى الاشراف على المجال المعلوماتي ، وتوفير دائم لخدمة الانترنت وعدم قيام الدولة بحجب هذه الخدمة .

1-تطوير البنية التحتية للاتصالات

يدرك قادة العالم أن الربط المتزايد بالانترنت لا يؤدي الى النمو الاقتصادي الا في حالة كانت البنية التحتية الاساسية والادوات المتصلة امنة ومؤمنة¹⁴ ، بالتالي ينبغي على الدول تنظيم سياساتها الاقتصادية الوطنية لتتماشى مع أولوياتها الامنية الوطنية . ان مدى تعرض البنية التحتية الاساسية لمجتمع ما (امدادات الكهرباء، المياه، النقل، الاتصالات، الصرافة والمالية، الخدمات الطبية، والمهام الحكومية ...الخ) يزداد بازدياد استخدام تكنولوجيا الانترنت وتصبح تلك البنيات نفادة عن طريق "الشبكة". وبالتالي تعد البنية التحتية للدولة جزء من قوتها وفي نفس الوقت مصدر من مصادر تعرضها للخطر ، ونعني بالبنية التحتية للاتصالات جميع وسائط الارسال التي يمكن انشاء خدمات الاتصال عليها¹⁵ ومن الضروري تامين بوابات التشغيل بين الشبكات المستخدمة لتشغيل البنية التحتية وتامين الانترنت وانشاء هيئات اقليمية ووطنية للإشراف على حماية البنيات التحتية الحرجة ، ويجب ان تكون مهمتها الاولى هي تنسيق وتصميم وصيانة الخطط لحماية كل واحدة من البنيات التحتية، وان الخطط والحلول الامنية والمنسقة والمتناسكة ضرورية في حالة الطوارئ التي تضرب العديد من البنيات الاساسية في نفس الوقت¹⁶، لأنه قبل القيام باي هجوم

¹⁴-مؤشر الجاهزية، ص 05.

¹⁵- دليل الامن السيبراني للبلدان النامية ، صادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)، ص 68.

¹⁶- دليل الامن السيبراني للبلدان النامية ، صادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) ص 61.

على الاصول المعلوماتية للمستثمر سيسبق ذلك مرحلة تجميع واستكشاف جوانب التعرض المحتملة في المعلوماتي للاستثمار المستهدف وكذا دراسة اليات ومستويات الامن المستخدمة وتشخيص مواطن الضعف في البنية التحتية التقنية .

وتنقسم البنية التحتية الى بنية تحتية سلكية وبنية تحتية لاسلكية والتي أصبحت تستعمل في نقل البيانات ايضا وبالتالي على الدولة ضمان الوصل الشبكي الرقمي (الصوت ، البيانات ، الصورة) لمجموعة معروفة من الخدمات الاساسية التي يسهل اقامتها وصيانتها وتعطي كذلك التغطية الجغرافية المطلوبة (الوطنية والدولية)، وترتقن جميع الانشطة الاقتصادية حاليا بصورة حرجة بتوافر بنية تحتية كفؤة للاتصال تربط بين جميع أنواع المعدات والاستخدامات والاشخاص وتمكينهم من العمل معا بغض النظر عن المسافة أو المكان أو نوع تدفقات المعلومات المراد نقلها¹⁷. وينبغي حماية البنية التحتية للإرسال من أي شكل من أشكال الاشعاع الذي يضر بعملية ارسال البيانات ومن الهجمات السلبية (التطفل على البيانات ،والايجابية من تعديل او تدمير أو محو للبيانات .

لعل أهم افرازات التوجهات الجديدة للاقتصاد في العالم الدور الذي أصبح يولى للبنية التحتية المعلوماتية في تشجيع الاستثمار ،وبالفعل فلقد أصبحت الدول تولي اهتماما كبيرا لتطوير الاقتصاد الجديد كأحد المكونات المهمة لمناخ الاستثمار ،فمن بين المؤشرات الدولية الجديدة والمهمة التي تعكس وضع بيئة الاستثمار والعوامل التي تؤثر فيها تجدر الإشارة الى مؤشرين مهمين يأخذان بعين الاعتبار دور تكنولوجيا المعلومات في التنمية وخاصة تشجيع الاستثمار وهما مؤشر ثروة الامم ومؤشر الجاهزية الرقمية¹⁸ . ان واقع الجزائر بالنسبة للبنية التحتية يظهر ضعفا كبيرا ومجال غير محفز على الاستثمار والاقتصاد ككل ، مما يستوجب اهتمام أكبر بتطوير البنية التحتية للاتصالات .

2-انشاء جهاز الاشراف على السلامة المعلوماتية

إن العمل على بناء جدران الحماية لمنع الهجمات الالكترونية وتقليل تأثير رقابة واختراقات الحسابات وأنظمة المعلومات الحكومية والخاصة مسألة في غاية الأهمية، فلا يمكن حماية الوطن والأمن الوطني بمفهومه الشمولي والاقتصاد الوطني والمؤسسات المصرفية ومعلومات الدولة بدون ذلك، وبدون زيادة الثقة بأنظمة المعلومات الوطنية، وإنشاء هيئات وطنية للأمن المعلوماتي¹⁹،ومن خلال انشاء الهيئات الوطنية للأمن المعلوماتي يكون بالإمكان من خلالها

¹⁷- دليل الامن السيبراني للبلدان النامية ، صادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) ص65.

¹⁸- يتكون مؤشر الجاهزية الرقمية من ثلاث مؤشرات فرعية تشمل بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الانظمة التشريعية والقانونية ،البنية التحتية ،وعناصر أخرى متعلقة بالسوق من جهة الطور التكنولوجي، انظر ، بوشول فائزة، قطاف ليلي ،عماري عمار ، واقع الاقتصاد الجديد في العالم العربي والجزائر ، مجلة الباحث ، عدد 5، 2007، ص 130 .

¹⁹- زياد جيوسي، المرجع السابق .

للاستجابة والمساعدة للمؤسسات والأفراد والقطاع الخاص والعام لمواجهة حوادث الاختراق والتجسس والقرصنة والتقليل من تأثيرها²⁰.

3_ عدم حجب الدولة لخدمة الانترنت

ان الواقع في الجزائر يظهر ضعفا نسبيا في مجال الهاتف النقال ، ووضعية متوسطة للتجهيزات المعلوماتية والنفذ للأنترنت ، وخدمات رديئة في مجال الانترنت (انقطاعات ، ضياع) وتكلفة عالية للخدمات مع نفاذ محدود للأنترنت²¹، وأخيرا يتضمن التزام الدولة بتوفير بيئة معلوماتية امنة للمستثمر الالتزام بعدم حجب خدمة الشبكة الدولية للمعلومات ، او قطع الاتصالات عن البلاد كليا أو جزئيا -سواء من حيث المكان ، او من حيث المدة بما يضر المستثمر ورغم أن توافر خدمة الانترنت هو مهمة موردي الخدمة أنفسهم أو ما يطلق عليهم في هذا المجال مزودي خدمات الانترنت الا ان مسؤولية الدولة المضيفة تترتب اذا ما كان لها دور في حجب الخدمة نفسها²².

خاتمة :

التزام الدولة بعدم المساس بالأصول المعلوماتية وضرورة توفير الامن المعلوماتي التزام فرضته التقنيات التكنولوجية المستعملة وارتكاز أعمال المستثمرين عليها خاصة الاستثمار الاجنبي ، وبالتالي أصبح هذا الالتزام في الوقت الحالي ميدان تتنافس فيه الدول لاستقطاب الاستثمار الاجنبي تحقيق للأمن القانوني والقومي للدولة وهذا يعتبر جزء جد مهم في اطار المفهوم الحديث للأمن ، وهذا يحتم على الدول الاهتمام ب:

- تطوير قوانينها المعلوماتية بتغطيتها لمختلف فروع القانون وخاصة القوانين ذات الصلة بالاستثمار (بنوك ، جزائي ، المعطيات ذات الطابع الشخص ، الملكية الفكرية ، قوانين الانترنت) واستقرارها تحقيقا للأمن القانوني.

الاهتمام بتطوير بنيتها المعلوماتية من خلال التوفير الدائم لخدمة الانترنت تفاديا لأي خطر قد ينتج عن حجب الخدمة ، وتطوير البنية التحتية للاتصالات

²⁰- زياد جيو سي، المرجع السابق.

²¹- بوشول فائزة، قطاف ليلي ،عماري عمار ، المرجع السابق ، ص21.

²²- وهو ما اقرته احدى محاكم القضاء الاداري في المصري حيث قضت بتغريم الرئيس السابق حسني مبارك ووزير الداخلية السابق ورئيس الوزراء السابق بمبلغ 540 مليون جنيه " بسبب اشتراكهم في اصدار قرار قطع الاتصالات عن البلاد في بداية ثورة 25 يناير ، تعويضا للاقتصاد القومي عن الاضرار التي أصابته جراء هذا القرار مع الاشارة المحكمة الى امكانية تعويض شركات الاتصالات من مقدمي ومشغلي الخدمات وفقا للمادة 68 من قانون الاتصالات ،أنظر ، آمال كامل عبد الله ،المرجع السابق ، ص321.